

## قانون المعاشات الجديد لا يسري على من هم على رأس عملهم قبل 31 أكتوبر



دبي: «الخليج»

أكدت الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية، أن 4 فئات لا يشملها قانون المعاشات الجديد؛ حيث لا يسري القانون على كل مواطن على رأس عمله قبل 31 أكتوبر الماضي، وعلى كل متقاعد حصل على معاش قبل 31 أكتوبر الماضي، حتى وإن عاد للعمل في ظل القانون الجديد، إذ يستمر شموله بالقانون القديم رقم 1999، كما لا يسري القانون الجديد على كل مواطن تقاضى مكافأة نهاية الخدمة قبل تاريخ أكتوبر 2023، ووفقاً لبنود القانون الجديد لا يسري القانون على الوزراء المتقاعدين قبل أكتوبر الماضي حتى ولو عاد للعمل في ظل القانون الجديد حيث يستمر شموله بالقانون القديم.

جاء ذلك خلال ملتقى أصحاب الأعمال للتعريف بقانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية الجديد رقم 57 لسنة 2023، الذي نظّمته الهيئة لأصحاب العمل، وضم الاجتماع الذي عقد صباح الأربعاء في فندق راديسون رد بدبي أكثر من 50 جهة من الجهات التي تحتوي على العدد الأكبر من المشتركين لدى الهيئة في القطاعين الحكومي والخاص، وخلال

الملتقى جرى تعريفهم بالقانون وآلية سداد الاشتراكات على النسب الجديدة للأشهر الثلاثة ابتداءً من أكتوبر حتى ديسمبر 2023، وما يليها اعتباراً من يناير 2024.

وأرسلت الهيئة في نهاية نوفمبر 2023 تعميماً إلى جهات العمل في القطاعين الحكومي والخاص الخاضعة لأحكام المرسوم بقانون رقم (57) لسنة 2023 بشأن المعاشات والتأمينات الاجتماعية يحتوي على دليل إرشادي يوضح آلية سداد الاشتراكات عن المواطنين الملتحقين بالعمل لديها لأول مرة بدءاً من تاريخ 31 أكتوبر 2023، والذين لم يكونوا مشمولين من قبل بأحكام القانون الحالي رقم 7 لسنة 1999.

ويأتي تنظيم اللقاء ضمن خطط الهيئة للتوعية بالقانون الجديد والتزاماته بالنسبة لأصحاب العمل من خلال شرح الآليات وتوضيحها لممثلي الجهات في القطاعين الحكومي والخاص، ليتمكنوا من سداد الاشتراكات وفق النسب الجديدة دون تحمل أي مبالغ إضافية قد تنشأ نتيجة التأخير عن سداد الاشتراكات في مواعيدها، بجانب الحرص المستمر على تعزيز أطر التعاون المشترك بين الهيئة وشركائها من أصحاب العمل ومنحهم الوقت الكافي لتهيئة أنظمتهم بما يتماشى مع التغييرات الجديدة خاصة في نسب الاشتراكات للمشاركين الجدد لأول مرة.

ولفتت الهيئة خلال الملتقى، إلى أن أصحاب العمل في القطاعين الحكومي والخاص سيكون لديهم خياران لسداد الاشتراك خلال هذه الفترة ( أكتوبر – ديسمبر 2023) وهي إما الاستمرار في دفع الاشتراكات عن الأشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 2023 على النسبة الحالية (20%) على أن تؤدي الفروقات عن نسبة (6%) المقررة في القانون الجديد في أول يناير 2024 عن الأشهر الثلاثة، أو دفع الاشتراكات الشهرية بنسبة (26%) وفق القانون الجديد رقم (57) لسنة 2023 كاملة اعتباراً من تاريخ التحاق المؤمن عليه بالعمل في شهر أكتوبر 2023 بغض النظر عن تاريخ الالتحاق، إذ تسدد الاشتراكات كاملة عن جزء الشهر الذي يلتحق فيه المؤمن عليه بالخدمة أو تنتهي فيه خدماته.

وأوضحت الهيئة، أن النسب الجديدة في التعميم تطبق على من يلتحقون بالعمل لأول مرة من تاريخ 31 أكتوبر 2023 في أي جهة عمل في القطاع الحكومي أو الخاص تتبع هيئة المعاشات، حيث يبلغ مجموع الاشتراكات الجديدة 26% من راتب حساب الاشتراك يتحمل منها المؤمن عليه نسبة 11%، بينما تتحمل جهة العمل 15%، وتتحمل الحكومة من نسبة صاحب العمل في القطاع الخاص 2.5% عن المواطنين الذين تقل رواتب حساب اشتراكهم عن 20,000 درهم دعماً له وتحفيزاً على تعيين المواطنين.

كما جاء في التعميم أن نسبة الاشتراكات تسدد وفقاً لراتب حساب الاشتراك وبحد أقصى (100,000) درهم للعاملين في القطاع الحكومي، و(70,000) درهم للعاملين في القطاع الخاص على ألا يقل راتب حساب الاشتراك للعاملين في القطاع الخاص عن (3,000) درهم.

وأكدت الهيئة أنه تبعاً لذلك لن يتحمل أصحاب العمل أي مبلغ إضافي نتيجة التأخير في سداد فروقات الاشتراكات للأشهر الثلاثة من أكتوبر حتى ديسمبر 2023، على أن يلتزم صاحب العمل بالدقة في كل ما يقدمه من كشوفات أو بيانات أو مستندات بما في ذلك تفاصيل رواتب المؤمن عليه وكل ما يلزم من وثائق لغايات احتساب الاشتراكات المقررة وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون لأن ذلك سيؤثر على أرصدة الكشوف التي سيتم إنشاؤها لاحقاً بواسطة الهيئة.

وشددت الهيئة على أهمية إطلاع المؤمن عليهم الذين يشملهم القانون رقم (57) بالنسب الجديدة للاستقطاع من قبل جهات العمل والمنافع التأمينية المترتبة على ذلك من خلال حث موظفيها على حضور الورش التعريفية ومتابعة الحملات التعريفية بالقانون الجديد التي ستنظمها الهيئة لضمان توعيتهم بالقانون ومعرفة الالتزامات والمنافع التأمينية التي يتيحها.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.